



خلال التجربة الأولى للمجالس المحلية:

نجاحات في تحصيل الموارد.. وتنازع في الصلاحيات

عام.. التي تزداد أهميتها مع الانتقال إلى أنماط جديدة في التخطيط وفقاً لمنطق الحكم الجيد ومشاركة المجتمع ومساعدته في تحديد الاحتياجات التنموية.. كما أن من الإحباطات المطلوبة التطوير المركزية وتعزيز مشاركة المجتمع في التنمية هو إصلاح بيئة نظام السلطة المحلية نفسه من حيث المهام والهيكلة والعلاقات التنظيمية من أجل إيجاد هيكل تنظيمي واحد يجمع وحدات ديوان المحافظة والمديرية والأجهزة التنفيذية على اعتبار أن هذا الأمر تفعل وحدات الهيكل التنظيمي مع بعضه البعض ويحقق وحدة الإدارة والتنسيق والإشراف.. إضافة إلى المورد البشري للسلطة المحلية والذي تعاني تلك الأجهزة من نقص حاد في الموظفين والوظائف على صعيد المحافظات والمديريات حيث يقدر حجم التوظيف السنوي (٢٦) وظيفه سنوياً لكل وحدة إدارية (محافظة/ مديرية).. الأمر الذي يتطلب تفعيل وتنفيذ أمر مجلس الوزراء الخاص بشأن إعادة توزيع القوى العاملة للتخفيف على الموازنة العامة للدولة وذلك وفق سياسة وخطة متكاملة..

نظام حياطة للرقابة
فإلى جانب ذلك وفقاً للمبادئ الحديثة لرقابة السلطة المحلية فإنها لا تتصب - أي رقابتها - فقط على الانضباط الوظيفي والسلوكيات والأخلاقيات في العمل بل نجدتها تمتد أيضاً إلى مراقبة مدى تطبيق المبادئ في صناعة الخطط وتنفيذها وإلى مدى تحقيقها للأهداف المنشودة.. وهي بالنسبة في بلادنا بصورة عامة تهم بالضعف والحدودية وأحياناً غمائية لافتقارها إلى حاجة التدريب والتأهيل من جهة ومن نظم الرقابة والتقييم لبداهة العقيمة من جهة أخرى.. وهو الأمر بحسب الوزير - يستدعي تقديم نظم حديثة للرقابة ونظم لتقييم الأداء الفردي والتنظيمي التي تستعمل فيها إلى تطبيق مبدأ المساءلة والحاسنة.

إطار الإصلاح التشريعات
وتتكرر أشكال نظام السلطة المحلية وتباطؤ خطواته العملية في جزء كبير منها إلى وجود مجموعة من القوانين والتي تصل إلى نحو (٨٤) قانوناً وتشريعاً تتعارض جميعها مع نظام (اللامركزية وفقاً للقانون المحلي.. ولائق الأمر عند هذا الحد بل هناك الأجهزة المركزية من تقدم بمشاريع قوانين أو أنظمة أو قرارات جديدة تتخالف قانون السلطة المحلية ذات صفة مركزية.. الأمر الذي يزيد الأمر إرباكاً وتعقيداً وهو ما ينبغي توجيه نشاط خاص لإصلاح التشريعات.. كما أن هناك احتياجاً لبناء المجتمعات الإدارية للسلطة المحلية وهو ما يتطلب وضع خطة تستند إلى معايير وتتضمن في الموازنة العامة..

التداخل الجغرافي
وبسبب تدخل الحدود الإدارية للوحدات نجم عن تنازع بين السلطات المحلية في نطاق الاختصاص المكاني ما يتبعه من جباية الموارد المالية وضعف الأداء التنموي في المناطق المتنازع عليها محل التداخل.. كما أدى تقسيم المدن إلى عدة مديريات التي تفقدت الإدارة التخطيطية وزيادة الأعباء المالية لمواجهة مطالب ونفقات إدارية جديدة.. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وسن قوانين لذلك يعتمد الأسس والمعايير العلمية إضافة إلى ضعف التنسيق من قبل الأجهزة المركزية تجاه المحافظات وإعادة النظر في تشكيلات المجلس المحلية وأساليب عمله ومهام كل عضو مجلس.

التجربة رسخت لنظام إداري جديد.. والمواطن يهتم تنمية متكاملة

سواء في الفقرة أو في المادة بشكل عام.
قصور حكومي
ويؤكد في هذا الصدد الأخ احمد الزهري أن مجلس النواب اصدر غير مرة توصيات يدعو فيها الحكومة إلى سرعة إجراء عدد من التعديلات على تلك القوانين التي تتعارض مع المنظومة التشريعية للسلطة المحلية.. إلا أن الحكومة - كما يقول الزهري - لم تقدم أي مشروع بخصوصها..

موايعة صلاحية
من جهة يؤكد الدكتور عثمان الجفري - وزير الشؤون القانونية أن مصفوفة التعديلات القانونية التي يتم إعدادها حالياً وستقدم قريباً لمجلس الوزراء ستكون ملائمة لقانون السلطة المحلية وتنسجم مع نهج الإصلاح المالي والإداري والشايفي والحكم الجيد الذي تنتشده الدولة.. لاسيما فيما يتعلق بالقوانين المالية كالتراخيص والجمارك والتجارة الخارجية.

مشكلات.. وأفق مستقبلية
ولتحقيق أهداف اللامركزية.. كما يؤكد ذلك خبراء ومختصون.. ليس بمجرد الانتقال القانوني فحسب.. بل تحصيلها جملة من الشروط والمتطلبات التي بدونها لا تنجح لها تحقيق أهدافها.. وهذه المبادئ والمطالب تنبثق من فكرة الحكم الجيد والتي تشكل الهدف العام للإصلاح الإداري.. وإذا ما خصصنا حديثنا هنا على متطلبات نظام السلطة المحلية فإنه لا بد من التطرق إلى المشكلات الظاهرة والكامنة التي لابد من معالجتها وفق رؤية تحقق أهداف السلطة المحلية..

وبحسب رأي الأخ صادق أمين ابوراس وزير الإدارة المحلية - فإن من الأمور التي تحتاج إلى معالجة سريعة إصلاح الإدارة المالية في المحافظات والوحدة الحسابية مكتب المالية.. إدارة الشؤون المالية والإدارية.. في إدمج الوحدة الحسابية في ديوان المحافظة والمديرية ضمن إدارة الشؤون المالية والإدارية.. كما أريد لها في اللائحة التنفيذية والمالية للسلطة المحلية وبما يتفق مع مبدأ اللامركزية المالية.. إضافة إلى إيجاد سياسات واضحة للتدريب والتوعية بنظام السلطة المحلية في أوساط المجتمع ونهج وبصورة لدى المعنيين من أعضاء سلطة محلية ومستركز الدور في الأجهزة التنفيذية.. وبحسب مختصين فإن النقص في المهارات والقدرة المشكلة الكامنة وراء كل المشكلات المتصلة بالتنمية واداء المجالس المحلية بشكل

إتمام قلبية.. وتخل العمليات مرحلة الحسم بانتخاب أعضاء مجالس محلية جدد على مستوى المحافظات والمديريات تجربة ثانية تستمر أربع سنوات.. ويحل التقييم لهذه التجربة اللوجيزية أولوية كون نظام قيمة نظام السلطة المحلية يرتبط سياسياً واجتماعياً بكونها المجتمع يستلزم من التقييم العلي المصنف مع استيعاب الدروس وإدراك اتجاهات التجربة بعبءاتها واحتياجاتها ومشكلاتها الحية.. خمس سنوات هي عمر تجربة السلطة المحلية في بلادنا.. وبمقياس التجارب الإنسانية المختلفة فإنها لا تذكر.. أما إذا تحققتنا في حجم الإنجاز ومستوى التحديث والتعمير التي أحدثت في مكونات المجتمع فقد كان بحسب آراء مختصين ومعينين في الدولة.. ثورة إدارية جديدة انتزعت صلاحيات من سلطة إلى سلطة..

عدد من المختصين والمعنيين إضافة إلى عدد من الوثائق الرسمية شخصت واقعياً وعملياً إنجاز هذا النظام على مستوى حياة المواطن وإبعاده عن مستوى الوطن في هذه العملية..

تجارب
بإشارة.. فإلى صعيد ملموس - ووفقاً لتقرير وزير الإدارة المحلية المقدم مؤخر المحليات الرابع - فإن مشاريع التنمية المحلية التي انجزتها السلطة المحلية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) بلغت نحو (٤٩٨٨) مشروعاً وتنموياً وخدمياً.. وبالمناسبة لحدثة التجربة ومدى مواءمة الموارد التي لا تزال بعضها محل التنازع.. وضعف امكانياتها والدعم المركزي الذي لا يتجاوز (٥%) نصف واحد في المائة.. وبحسب تلك فإنها منجز عظيم أثر في تحسين نوعية حياة الناس كما أثبتت قطعاً جدوى الرؤية السياسية في إنشاء هذا النظام.. وهو الأمر الذي يستحق أسداً فعلاً من عموم الأجهزة المركزية.. وبالنظر إلى الإحصائيات التنموية المتعددة فإنها لا تزال متواضعة.. وفي الجانب الآخر أيضاً فإن تلك المشاريع تقتضي متطلبات تشغيل وصيانة واستدامة الانتفاع بهذه المشاريع وإحداث زيادات في نفقات التشغيل والصيانة.

وعلى الرغم من التقدم النسبي في نقل الصلاحيات من المحافظات إلى المديريات وتمكين (١٤٤) مديرية من إدارة شؤونها المحلية نفسها.. إلا أن هناك قيادات في بعض المحافظات لا تزال تتمسك بإبقاء ممارسة الصلاحيات التنموية بين أيديها..

ثورة إدارية
وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام اللامركزية المالية والإدارية.. وعدم توافر بيئة كافية تدعم ذلك إلى جانب شحة الإمكانيات المخطط في الدعم المركزي.. وتنازع الاختصاص والبروقراطية فضلاً عن التمسك الشديد من قبل بعض الجهات المركزية الشديدة وعدم تقبلها أو الاعتراف بفكرة العمل المحلي لأنها تعتبر ذلك حقاً متوحداً أو إدارياً جسدياً بذليل ما انجزته من قدر على أو قبل من قبل بهذا الخصوص.. إلا أن بعض المختصين يعتبرونها ثورة إدارية جديدة.. يقول الأستاذ احمد الزهري عضو مجلس النواب - رئيس لجنة السلطة المحلية بالجلسة العامة - إننا مازلنا في بداية التجربة.. مؤكداً أنها تحتاج إلى وقت كبير كي تتروخ التجربة.. وتتمثل عملية البناء الأساسية للهيكلية وشكلها المتماثل.

منوهاً إلى أن كثيراً من المحافظات بمديرياتها

من طرف المرشحين
احدهم قال إن أولوياته إذا ما وصل إلى كرسي الرئاسة: اغلاق سينما بلقيس لأنها تسيئ إلى اسم الملكة بلقيس مع أن السينما المذكورة مغلقة منذ أكثر من عام.. لكن كل رئيس حر فيما يطرحه في برنامجه.
آخر قال: إن شعاره «الصميل» استاجر حصاناً من ميدان التحرير وطاق به خمس مررات حول مبنى مجلس النواب مردداً بصوت عال: «الله اعني على الرئاسة».. وثالث قال أمام عدسة التلفاز: إنه سعيد جداً بوصوله إلى مجلس النواب.. وسعيد بلقائه مع كاميرة التلفزيون وهذا كل برنامجي.. وهكذا.. ومرشح «يدكم» مرشح إلى أن يصلوا المائة.. وختي الشعب يترشح وإن شاء الله ما «حدثن حوش»

المشترك أن يحترم خياراتها وإن يكون لدى قيادته الشجاعة الكافية لتقديم مرشحاً من داخله حتى تعرف هذه القيادات حجمها الحقيقي في الشارع اليمني والذي سبق لحمد قطان التهديد بتحريكه.. والله يا محسنين قائد لمشتركتنا.

أمام قلبية.. وتخل العمليات مرحلة الحسم بانتخاب أعضاء مجالس محلية جدد على مستوى المحافظات والمديريات تجربة ثانية تستمر أربع سنوات.. ويحل التقييم لهذه التجربة اللوجيزية أولوية كون نظام قيمة نظام السلطة المحلية يرتبط سياسياً واجتماعياً بكونها المجتمع يستلزم من التقييم العلي المصنف مع استيعاب الدروس وإدراك اتجاهات التجربة بعبءاتها واحتياجاتها ومشكلاتها الحية.. خمس سنوات هي عمر تجربة السلطة المحلية في بلادنا.. وبمقياس التجارب الإنسانية المختلفة فإنها لا تذكر.. أما إذا تحققتنا في حجم الإنجاز ومستوى التحديث والتعمير التي أحدثت في مكونات المجتمع فقد كان بحسب آراء مختصين ومعينين في الدولة.. ثورة إدارية جديدة انتزعت صلاحيات من سلطة إلى سلطة..

عدد من المختصين والمعنيين إضافة إلى عدد من الوثائق الرسمية شخصت واقعياً وعملياً إنجاز هذا النظام على مستوى حياة المواطن وإبعاده عن مستوى الوطن في هذه العملية..

أمام قلبية.. وتخل العمليات مرحلة الحسم بانتخاب أعضاء مجالس محلية جدد على مستوى المحافظات والمديريات تجربة ثانية تستمر أربع سنوات.. ويحل التقييم لهذه التجربة اللوجيزية أولوية كون نظام قيمة نظام السلطة المحلية يرتبط سياسياً واجتماعياً بكونها المجتمع يستلزم من التقييم العلي المصنف مع استيعاب الدروس وإدراك اتجاهات التجربة بعبءاتها واحتياجاتها ومشكلاتها الحية.. خمس سنوات هي عمر تجربة السلطة المحلية في بلادنا.. وبمقياس التجارب الإنسانية المختلفة فإنها لا تذكر.. أما إذا تحققتنا في حجم الإنجاز ومستوى التحديث والتعمير التي أحدثت في مكونات المجتمع فقد كان بحسب آراء مختصين ومعينين في الدولة.. ثورة إدارية جديدة انتزعت صلاحيات من سلطة إلى سلطة..

عدد من المختصين والمعنيين إضافة إلى عدد من الوثائق الرسمية شخصت واقعياً وعملياً إنجاز هذا النظام على مستوى حياة المواطن وإبعاده عن مستوى الوطن في هذه العملية..